

التقرير التركيبي لاجتماع الملتقى الوطني الليبي

قاعة الملكة، بمنطقة سوق الجمعة

يومي الثلاثاء 19 والجمعة 22 يونيو 2018

بمبادرة كريمة من منظمة اللقاء الاجتماعي الليبي تم التنسيق مع مركز الحوار الإنساني المكلف من قبل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بالإشراف على المسار التشاوري للملتقى الوطني لتنظيم لقاء مفتوح مع منتسبي وأعضاء منظمة اللقاء الاجتماعي من مناطق مختلفة لمناقشة المحاور والأسئلة المطروحة على أجندة الملتقى الوطني الليبي.

انعقد الاجتماع يوم الثلاثاء 19 يونيو بقاعة الملكة بمنطقة سوق الجمعة وتمت دعوة بعض المهتمين من أهالي منطقة سوق الجمعة للمشاركة وإغناء النقاش.

تعاقب على إلقاء الكلمات الافتتاحية ممثل عن منظمة اللقاء الاجتماعي الليبي وممثل عن المجلس البلدي سوق الجمعة وممثل مركز الحوار الإنساني. قبل عرض الخلاصات التركيبية لنقاشات الاجتماع وفق المحاور المقترحة تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

- ثمن الحاضرون ونوهوا بتنظيم هذا الاجتماع والذي تم بمبادرة ذاتية كريمة من منظمة اللقاء الاجتماعي؛
- أخذت الجلسة الافتتاحية كثيرا من الوقت – وكان لا بد من ذلك – لتوضيح مضمون المسار التشاوري للملتقى الوطني وآليات عمله والأهداف المرجوة منه وعلاقته بالمسارات الأخرى التي أعلن عليها الدكتور غسان سلامة في برنامج عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.
- عاتب المشاركون بعثة الأمم المتحدة ومركز الحوار الإنساني المكلف على ضعف التواصل مع أهالي سوق الجمعة لتوضيح فكرة وآليات عمل المسار التشاوري للملتقى الوطني. وأكدوا على الوزن الديمغرافي والسياسي لمنطقة سوق الجمعة يقتضي تواسلا أكبر عبر الأطر المحلية كالمجلس البلدي لمشاركة أوسع لأهالي المنطقة في المسار التشاوري للملتقى الوطني.
- شدد جزء هام من المشاركين على أن الملتقى الوطني يجب أن لا يتحول لحائط ميكي للليبيين وأنه يجب أن يتم الاعداد الجيد للاجتماع الختامي للملتقى الوطني من خلال مراعاة التوازن الجغرافي والديمغرافي وأن تكون المبادئ الحاكمة لهذا الملتقى مستنبطة من أسباب قيام ثورة 17 فبراير.

عدم استنفاد جميع محاور جدول الأعمال وضيق الوقت فرض على المنظمين الدعوة لاجتماع ثان يوم الجمعة 22 يونيو بعد الظهيرة لاستكمال النقاش. لقد كانت تلبية الدعوة من مجموعة معتبرة من أعضاء منظمة اللقاء الاجتماعي والمهتمين من سوق الجمعة دليلا على الاهتمام الكبير والرغبة الصادقة في المشاركة الفعلية في هذا المسار التشاوري.

عرضت منظمة اللقاء الاجتماعي الليبي خلال الاجتماع مذكرتها الخاصة التي ضمنها مقترحا لحل الازمة في هذه الفترة الانتقالية (هذه المذكرة موجودة في المرفق). ساهمت هذه المذكرة في إغناء النقاش بالإضافة لمداخلات المشاركين المختلفة.

التقرير التركيبي التالي هو عرض موجز للأفكار التي تم تناولها خلال يومي الاجتماع وللمساهمات الكتابية لبعض المشاركين.

تجدر الإشارة إلى أن أغلب النقاشات همت المحور الرابع في جدول الأعمال والخاص بموضوع المصالحة والمسارين الدستوري والانتخابي.

المحور الأول: أولويات الحكومة

نبه بعض المشاركين إلى أن الحكومات المتعاقبة حالياً في ليبيا هي حكومات تصريف أعمال وبالتالي لا يحق لها أن تقدر الأولويات الوطنية التي هي خيار يحدده الشعب الليبي في المرحلة الدائمة.

في نفس السياق أشار أحد المشاركين إلى أن الملتقى الوطني الليبي قد يكون الفرصة لتحديد الأولويات الوطنية والحكومية بشكل تشاوري وعريض بين شرائح المجتمع الليبي في وجود الانقسام السياسي الحاد وفي غياب فضاءات أخرى للتداول والتشاور.

توزعت الأولويات الوطنية والحكومية التي ناقشها المشاركون بين أولويات سياسية وأخرى اقتصادية.

في الجانب السياسي والأمني :

- أكد أغلب المشاركين أن موضوع المصالحة هي أولوية الأولويات لأن غيابها كان السبب في مختلف الأزمات؛
- يجب على الحكومة الحرص على عودة المهجرين والنازحين؛
- وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين؛
- وتفعيل/إصدار قانون العفو العام؛
- كما شدد بعض المشاركين على أن هناك بعض الإجراءات يجب أن تقوم بها حكومة مدنية تحت سلطة مدنية :
 - توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية مع حصر الانضمام بشكل فردي؛
 - الاستعانة بالخبرات الدولية؛
 - تطبيق المادة 15 من الاتفاق السياسي؛
 - تطبيق قانون رقم 19 الخاص بالمصالحة الوطنية.

في الجانب الاقتصادي والمالي:

- إيقاف الهدر الكبير للموارد والنهب لمقدرات الشعب الليبي ؛
- السيطرة على المنافذ لحماية الحدود وصحة المواطن؛
- معالجة ارتفاع الاسعار؛
- تولي الدولة استيراد المواد الأساسية مثل الدواء عبر الشركات العامة الوطنية؛
- بيع النفط عن طريق الجهات المختصة؛
- حماية وصيانة الاستثمارات الليبية الخارجية؛
- تقليص العبء المالي للتوظيفات في السفارات والسلك الدبلوماسي؛
- معالجة الخلل الموجود في مرتبات العاملين في الدولة.

المحور الثاني : الأمن والدفاع

بالنسبة للقضايا الأمنية والدفاعية فقد أشار المشاركون أن هناك أموراً فنية يجب أن تترك للمختصين وأن هناك أموراً تهم السياسات العامة الأمنية يمكن أن تناقش في حدود مع الجمهور.

أشار بعض المشاركين إلى الحاجة لإصدار عفو عام من الدولة عن كافة الأفراد والجنود التابعين للكثائب والفصائل العسكرية بدون استثناء من 2011 إلى اليوم. وأن تتكفل الدولة بعلاج جميع الجرحى والمبتورين بدون استثناء.

هناك شبه اجماع على ضرورة استلام قطع السلاح الثقيل والمتوسط كافة من طرف أجهزة الدولة واحتكارها لحمل السلاح دون غيرها. كما تكرر في مداخلات المشاركين أن الانضمام لمؤسستي الجيش والشرطة يبقى مفتوحاً في من تتوفر فيهم المعايير من المنتسبين إلى التشكيلات المسلحة أو توفير بدائل منها:

- الايفاد للدراسة في الخارج؛

- الانخراط في عمل المؤسسات المدنية المختلفة؛
- تعطي لهم الأولوية في المشاريع الصغرى والمتوسطة الاقتصادية.

المحور الثالث: توزيع السلطات

ركزت أغلب المداخلات على أن من أسباب الأزمات الحالية هي عدم وجود الرجل المناسب في المكان المناسب وغياب المعايير العملية والموضوعية في التعيينات في الوظائف العالية والحكومية. شدد المشاركون على أن معايير ومواصفات الاختيار هي الكفاءة والخبرة والابتعاد عن المحاصصة والتعيينات وفق منطق الجهوية والمناطقية.

ركز بعض المشاركين على منع مزدوجي الجنسية من بعض الوظائف.

توزيع الموازنة على حسب عدد السكان.

المحور الرابع: العملية الدستورية والمسار الانتخابي

أكد المشاركون أن الركن الرئيس للمصالحة الوطنية هو جبر الخاطر قبل جبر الضرر وأنه لا يمكن للمصالحة أن تتحقق في ظل تواجد خطابات تحريضية وأقصائية. لهذا اقترح أحد المشاركين تجريم الخطاب الاعلامي المحرض على إثارة الفتنة والعصبية.

يمكن الحديث على توافق المشاركين في النقاط التالية :

- إصدار/تفعيل قانون العفو العام؛
- عودة اللاجئين والنازحين وعدم التضييق عليهم؛
- إنشاء هيئة أو وزارة خاصة بالمصالحة الوطنية؛
- تمثيل المجتمع المدني في مبادرات المصالحة والاعتراف بجهوده السابقة والمبادرات التي يسعى فيها حالياً.

ركزت المداخلات على تولى الدولة جبر الضرر وإنشاء صندوق لهذا الغرض. هذا الصندوق يتكون من تمويلات وطنية ومساهمة مالية دولية كذلك. المساهمة الدولية هي بمثابة رد الدين والجميل للشعب الليبي الذي ساهمت دولته طيلة عقود طوال في دعم المؤسسات الإقليمية والدولية وكذلك إقرار بمسؤولية المجتمع الدولي الذي لم يتحمل مسؤوليته الكاملة في وقف الأزمة في ليبيا.

يقر المشاركون أن موضوع الدستور مصيري وهام للاستقرار في ليبيا. لهذا طالبوا بعقد جلسات حوارية في موضوع الدستور والاستفتاء في أسرع وقت حتى يتمكن الليبيون من اتخاذ قرارهم المستنير بالخصوص.

أغلب المشاركين تحدث عن انصرام ولاية الأجسام التشريعية الموجودة وأن هناك حاجة لتعويضها في أسرع وقت ممكن. هناك شبه اتفاق أن أفضل خيار هو تأجيل الانتخابات بعد استفتاء الشعب الليبي على الدستور حتى لا يتم إعادة المراحل الانتقالية.